

لعدم صحة البيع كما مر ولا يجب على المشتري تسليم باقي الثمن المذكور بل الواجب عليه الرجوع العقب المذكور لبقائه على ملكه وان تلف وهو ما اشتري المالك في ان ضمها له عليه حصول التلف في بيعه والمأذون المذكور طوبى في الضمان لما ذكره الله عز وجل اعلم **مسئلة** عن مملوكين ورثا اشاء احداهما مورا عنه منعده الساعه عليهم فالذي لوراد منهم اقتصر الى بيع قطعة من الاراضي المذكوره ببيع بغيرها وتعرض عما عدل نفسه فبا ما يقدر له بالقسمه شرعا بعد حصصهم منها ارضا مثلا او قيمة ما هو من مخرجها بما عفا المأذون له بقيمة معلومة الستواها ان جرت الشفعة بعد فيما عداها وطلب الشرا كاحيد بنصيبهم فيها فادعي على هالك منهم انه وهبه لكذا الارض واخره ورثته عاها ادعي فهل يكون ذلك بيحا له القطعة المذكورة جميعا وليس لما في الوارثين مطالبة كحصصهم والصورة هذه ايرلا يكون ذلك وهم مطالبة ببيع حصصهم بينون ذلك ببيضا فتونا **باب** رحمه الله تعالى لا يكون ذلك الا ان الصار من الشرا المذكورين سبيحا له المأذون له المذكور كحصصهم بل اذ بهم له في بيع القطعة المشتركة المذكور بينهم بين الاراضي المذكورة لينتفع بها وتعرضهم عن حصصهم في القطعة المذكورة مما يميز له بالمقاسمه من باقي الاراضي المذكورة ما ذكره السائل معناه انه ان من شركا به في البيع كحصصهم في القطعة المذكورة وفي بعض منها وفي ان ينتفع كحصصهم من الثمن بطريق الفرض منهم لبعضها قطعها ما يميز له من باقي الاراضي او قيمة كحصصهم من القطعة المذكورة في وقت البيع فانك في ذلك ان البيع صحيح وفي بعض الثمن صحيح وجعل الثمن بعد ذلك فرضا عليه غير صحيح لا اتحاد القابض والمقبوض فعلى هذا ان كانت حصصهم من الثمن باقية سلمها بهم فان لم يكن باقية سلم بدلها في المثل كادراهم والدانير ولو مغشوشة المثل وفي المتفق القيمة واما اقرار ورثة الهالك المذكور او مصادقته له فيواخذوا به فيما ورثوه من الهالك المذكور والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل غاب عن بيته وهي في عدة الفواه من زوج لها مات فويل يشخصا بالاذن فبا ان هذا اصيل لها لكونه يزوجها منه والصورة انها بالعه فويل لضعفه هذه الوكالة ولا تصح لانه وكله في تزويجها قبل ان تصح العدة **باب** رحمه الله تعالى لا تصح الوكالة المذكورة والصورة ما ذكر كما صرح به في الروضة لان الولى المذكور لم يملك انكاحا حال

سبل الاذن بالبيع بالعرض

تواهدا

اقرار الورثة او مصادقته يواخذون به

التأجيل

التأجيل المذكور والدعوى وجل على **باب** الاقرار **مسئلة** عن رجل يستحق في ذمة احد دينه معلوما فملكه والدين وحلف بدينه ارضا لورثته وبه وثيقة ارض مزورة عن هلكه المدين بعد وطف بركة الارض المذكورة وغيرها ارضا لورثته فما بعد ذلك بعض ورثته وبعض وارثي ذية الدين وتغارا وحل الجاي من وارثي المدين ببيع ما تقار عليه لورا ذمة مورثته واشهد على نفسه بذلك ثم مضى مدة سنين ولم يسلم ما تحل له من الدين وملك الذي قارره عليه من وارثي سخطه فطلبه بذلك باقي الوارثين فانكر ذلك وادعا ان اباه او ابا الوارثين بطل ما يستحقه عليه واقام بيعة بذلك فحل لوارثي الدين اقامة البيعة على المتحل المذكور ما تحل له وما يحل له الى ذلك بالطريق الشرعي ما ذكرنا فبنا ما جربنا انما كره الله تعالى **باب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان البعض من وارثي المدين اذا قرا بالدين المذكور على مورثه او ببعض منه لزمه ما يحصى مما اقر به فاذا ثبت صدورا الاقرار منه كما ذكره لسمع دعواه وببسته لما ذكره ولو كان قد اذنت بذلك مما قام المقر له او ورثته بصورة اقراره كما ذكرنا ربح من قدم عدوتهم اثباته ويطلب اثباته لما خصه اقراره السابق عليه ثم اذا تجمل البعض اي بعض وارثي المدين ما اقر به كان يتبع بعض الذي قارره عليه وحل له ولورثته من بعده من المطالبة له حصته مما تحل له وان بلغت التركة لاسم كما قال السيد السهلي من اغتفر وفي هذه الحالة الحاجة الميت ومصلحة كون الولي جليلا وحال عليه مع فزاع ذمته من الدين والتفوا برضا مورث الدين بذلك واما رضها بعض المورثة الداهن اعني في صورة السؤال والدعوى حل اعلم **مسئلة** في رجل مات عن ورثه رجال وسوا وترك عناهما ما قيمه في ارض من اراضي بيت المال فهل يكون العنا المذكور ارضا لورثته من بعده على فريضة الله فاذا قلتم نعم ونقل لنا حصصهم من الاجرت على رجل ونذكر له حصصهم من العنا المحترمة الموجود في الارض المذكورة وقبل التذره هل يملك حصصهم في العنا بحكم التذره الصادر منس فاذا قلتم نعم فادع الرجال ان العنا الموجود في الارض المذكورة لان يد هدم وملكهم من مورثهم واقاموا بيعة بذلك ووجه المتصل المذكور واقام المتصل المذكور بيعة ان الرجال المدعي ملك العنا سالوه ان ينقل عليهم السهام التي استلمها من النساء المذكورات وينذر لهم باسمه

في الغنم كلام ينظره

اقرار بعض الورثة

لا يسئل الاثبات ما يتاخر اقرار سابقين

العنا